الانشقاق الطائفي

ساهمت الانشقاقات التي وقعت خلال عهد الليكود، إلى حد كبير، في تشكيل خريطة القوائم الانتخابية العديدة، التي خاضت الانتخابات الأخيرة[٣٤]. فمن بين الإحدى وثلاثين قائمة التي شاركت في هذه الانتخابات، هناك ١١ قائمة كانت موجودة في الكنيست السابق (وفازت ٦منها بمقاعد في الكنيست الحالي)، و٦ قوائم أخرى كانت قد تكونت خلال ولاية ذلك الكنيست، بعد أن انشقت عن قوائمها الأصلية وتم الاعتراف بها كقوائم مستقلة (وقد فازت ٣منها في الانتخابات). أما القوائم الأربع عشرة الباقية، فهي جميعاً جديدة[٣٥]، عدا واحدة منها هي قائمة تراث إسرائيل (تامي)، والتي كانت الوحيدة من بين هذه القوائم التي فازت، بـ ٣ مقاعد، في الانتخابات. ولعل تشكيل هذه القائمة هو من أبرز ما يلفت النظر في الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة.

شُكِّلت قائمة تراث اسرائيل (تامي) إثر انفجار «قنبلة الموسم» الانشقاقية، وهذه المرة في الحزب الديني القومي (المفدال)، الذي بدا أبعد ما يكون عن الانشقاق، رغم الخلافات التي كانت تثور بين كتله المختلفة، من حين إلى آخر. فهذا الحزب، الذي يتعاطى الدين في سبيل الدنيا، حافظ على تماسكه وقوته في الكنيست (١٠ــ١٢ نائباً) في كافة الانتخابات السابقة، وأصبح، بسبب طبيعة النظام السياسي الاسرائيلي، بمثابة حجر الرحى بين المعسكرين الحزبيين الكبيرين والشريك «الأزلي» في كافة الحكومات الاسرائيلية، الذي يرجح كفة الميزان لصالح الجهة التي يؤيدها. ولم يكن الحزب، بالطبع، يمنح تأييده لهذا الطرف أو ذاك مجاناً؛ إذ كان ذلك يتم من خلال سعي دائم إلى بسط النفوذ الديني على الحياة العامة[٣٦]، وكذلك لقاء منافع مادية ونفوذ سياسي، راحا يتسعان تدريجياً، مع ازدياد الحاجة للحزب كشريك في الائتلافات الحكومية[٣٧]. ونتيجة لهذا النهج، إكتسب الحزب نفوذاً واسعاً، لا يتناسب مع حجمه أو قوته، كما أثرت مواقفه، على المدى الطويل، في نواح مهمة من تركيبة الكيان الصهيوني. ولعل أبرز ما يمكن ذكره، في هذا الصدد، هو أن سيطرة الحزب على قطاع التعليم الديني[٣٨]، ثم على التعليم عامة، بعد أن عين أحد أعضائه وزيراً للمعارف والثقافة، أدت إلى تفشي التطرف لدى الأجيال الناشئة، وبخاصة بين الشباب المتدين، وأفرزت مجموعات وتنظيمات متصلبة للغاية، كغلاة التوسعيين المتدينين، منظمي الغزوات الاستيطانية في الضفة الغربية من اتباع غوش ايمونيم (كتلة المؤمنين)، على سبيل المثال.

وانطلاقاً من وضعه هذا الذي يجعله كبيضة القبان، لم يكن من المتوقع أن يحدث انشقاق في المفدال، مهما بلغت حدة الخلافات داخله، لأن من شأن أي انشقاق أن يحد من قوة الحزب، بكافة كتله، ويضعف آلية الابتزاز الديني، مما قد يقلص نفوذ المتدينين، ويحد من المنافع التي قد يستطيعون الحصول عليها. غير أنه حدث ما لم يكن متوقعاً. فخلال السنة الأخيرة، تجمعت لدى الشرطة الاسرائيلية أدلة مختلفة تشير إلى أن أحد نواب المفدال، وزير الأديان اهرون أبوحتسيره، أساء استعمال صلاحياته كوزير، وكرئيس لبلدية الرملة سابقاً، وتورط في قبض الرشاوى وتقديمها للآخرين أيضاً؛ فطلب المستشار القضائي للحكومة تجريده من حصانته البرلمانية، بغية تقديمه للمحاكمة، وهو